دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	بديهيات السياسي والديني : قراءة في كتاب ديوان الملوك
المصدر:	مجلة البحث التاريخي
الناشر:	الجمعية المغربية للبحث التاريخي
المؤلف الرئيسي:	المودن، عبدالرحمن
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الصفحات:	83 - 91
رقم MD:	593877
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الفكر السياسي، الفكر الديني، كتاب ديوان الملوك، دخلية، جوسلين، نقد الكتب، عرض و تحليل الكتب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/593877

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

"بديهيات" السياسي والديني، قراءة في كتاب ديوان الملوك[1]

عبد الرحمن المودن

إن القراءة التي أقدمها لهذا المؤلف لا تدعي الشمولية ولا الإحاطة، بل هي بالضرورة اجتزائية وربما كانت أحيانا مبتسرة، لكن الغاية المتوخاة منها هي إثارة الفضول لدى قراء محتملين آخرين، واقتراح أرضية للنقاش على هامش هذا المؤلف الهام.

جوسلين دخلية معروفة لدى الكثيرين من الباحثين المغاربة، قرأوا مقالاتها ومؤلفها السابق حول الذاكرة الجماعية في منطقة الجريد بتونس[2]، أو سبق لهم أن تعرفوا عليها بصفة شخصية أثناء زياراتها المتعددة لكلية الآداب بالرباط. ولكن ما من بأس في أن أقول كلمة في حقها في مستهل هذه القراءة، قد تساعد في تتبع مضامين المؤلف الذي نحن بصدد قراءته.

- إنها درست وتدرّس حاليا في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales) بباريس. وهذه المؤسسة تعتبر من أكثر المؤسسات الجامعية والمهتمة بالبحث، ذات الانفتاح الواسع على مستجدات البحث في مختلف الحقول المعرفية التي لها صلة بالمجتمع بفرنسا وأوربا وأمريكا فضلا عن العالم غير الغربي.

- أيضا، تتموقع ج. دخلية من حيث مجال التخصص بين التاريخ والأنثروبولوجيا. فهي لا تحصر اهتماماتها في مواضيع بعينها فقط، أي بوحدات بحث محددة المعالم بكيفية تكاد تكون أحيانا تعسفية، بل إنها تنتبه أيضا إلى الهوامش والتقاطعات والجوانب المتداخلة بل والمتناقضة في الظواهر المدروسة. وسوف نرى بعضا من ذلك في الكتاب الذي هو بين أيدينا.

سوف أتعرض في هذه القراءة إلى ثلاث نقط:

- وصف خارجي سريع للمؤلَّف

---

(1) Jocelyne DAKHLIA, Le divan des rois, Le politique et le religieux dans l'Islam, Paris: Aubier, 1998, 428 pages.

(2) Jocelyne Dakhlia,, L'oubli de la cité, Paris, 1990

- الإشكالية الكبرى وبعض المفاهيم المحورية
- ونماذج من القضايا المدروسة

الكتاب، وصف خارجي

يشتمل المؤلف على 428 صفحة، منها 324 صفحة من المتن و104 صفحات من الهوامش، وهو ما يدل على أن الكتاب يشتمل على حركتين متكاملتين: حركة المتن المتكون من تسعة فصول، وحركة الهوامش التي لا ينقص عددها عن 993.

تجتمع الفصول في ثلاثة أقسام هي بمثابة محاور كبرى تمثل الخيوط الناظمة لتلك الفصول، وهي على التوالي: السلاطين والزمن (Les sultans et le siècle)، والسلاطين والخراب (Les sultans et la ruine)، والسلاطين والرعايا (Sultans et sujets). ومن خلال الفصول التسعة، تتعرض الباحثة لقضايا محورية كبرى هي بناء العلاقة السياسية مع الزمن في القسم الأول، ثم في القسم الثاني، دراسة "البديهيات" السياسية (وسوف نعود إلى هذا المصطلح) من خلال دراسة مفهوم "الخراب" الذي يمفصل الزمان والمكان عبر انتقال السلطة بين السلاطين أو بين الأسر الحاكمة، ثم أخيرا، في القسم الثالث يدور البحث حول قضية المشروعية والسيادة في التاريخ العربي الإسلامي، والتي تنبني عليها استمرارية أو عدم استقرار البناءات السياسية.

لن أسترسل في استعراض عناوين المحتويات ومضامينها، فلن يغني هذا عن القراءة المباشرة للمؤلف على أي حال. لكن لا بد من الإلحاح على أهمية الهوامش التي تحتل ربع مساحة الكتاب أو تزيد، وتحتوي على جهاز نقدي وتوضيحي غني جدا بالمعلومات والإحالات على مستجدات البحث والمنهج في المجال المدروس. فالكتاب إذاً غزير المادة والمصطلحات والمقاربات. وفيه الكثير من المراجعات المنهجية التي تعتمد على مادة مصدرية كلاسيكية دسمة، ولكن أيضا على التراث الشفوي الخصب. كما أن الباحثة تتوسل بالمقاربات التاريخية والأنثروبولوجية والسياسية واللسانية، وتحاور الإنتاج العلمي، ليس في فرنسا فحسب، بل في بلاد المغارب، في تونس والمغرب بالخصوص، ثم في عدد من البلدان

الأوربية مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا وكذا في شمال أمريكا، وهذا ما جعل الجهاز النقدي المرافق للنص يأتي عالي الكثافة، شديد الخصوبة. ومما يذكر للباحثة أنها تدفع بالأمانة العلمية إلى مداها إذ أنها تحيل حتى على الأبحاث التي هي في طور الإنجاز.

إن امتدادات هذا النص تخترق الثقافات والتواريخ المتوسطية والإسلامية من العهود القديمة إلى الزمن الراهن، وتتجول في الثقافة العربية الإسلامية على وجه الخصوص من العصر الموسوم بالجاهلي إلى اليوم، سواء في قلب الأراضي العربية الإسلامية، أي شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين والشام وبلاد فارس والهند وبلاد الترك، أو في بلاد الغرب الإسلامي والمغارب على وجه الخصوص. فالنص يستعصي على التصنيف في إطار زمني أو مكاني محدد لأنه يتجول في المجالات والأزمنة المذكورة بكامل الحرية، وقد يجمع بينها في الفقرة أو حتى في الجملة الواحدة. لكنه من الملفت للانتباه أن تونس والمغرب يحظيان بالحصة الأوفر من الكتاب، ولا سيما خلال ما يتعارف عليه بالأزمنة الحديثة والمعاصرة.

ومن ينتظر أن يجد في هذا المؤلف كتابة خطية تراكمية زمانا أو مجالا، فإن الخيبة تنتظره، لأن الكتابة حلزونية وترددية، تتقدم نزرا ثم تعود فتحلل نقطا سبق التوقف عندها، لكن هذه المرة بكيفية مغايرة أو من زاوية مختلفة. بل إنه بالإمكان القول إن هذه الكتابة تشابكية، استلهاما لاستعارة السجاد (الزربية) التي تقتبسها المؤلفة في محطات كثيرة من مبتدعها جاك بيرك (Jacques Berque)، لمعالجة قضايا السياسي والديني في الثقافة العربية الإسلامية. فعلى غرار زخارف وتلوينات السجاد، تنمو الكتابة في حركات متشابكة متداخلة تأتي خيوطها من منطلقات متعددة ومختلفة، لكنها تلتقي في الرسم أو الموضوع (motif)، فتكوّن معنى في ذاتها في هذا المستوى، لكنها تظل مع ذلك مرتبطة بالهيكل العام للسجاد بحيث لا يمكن فصلها عنه.

هذا إذاً مؤلف في الأنثروبولوجيا التاريخية والثقافية والسياسية. وعنوانه "ديوان الملوك" مستوحى من الآداب السلطانية والآداب المناقبية في نفس الآن. ففي أدب المناقب، نصادف الحديث عن "ديوان للأولياء" والصلحاء، يلتقون فيه بحضرة الواحد القهار للمشورة والتباحث. أما كتب الآداب السلطانية، فإنها تشير، ولو مع بعض الاختلاف، إلى حضور "ديوان للملوك" في الثقافة السياسية المشرقية، يجتمع فيه الملوك من الدوائر الثقافية الكبرى

بمحضر شاه الفرس، وهم على وجه الخصوص قيصر الروم وملك الهند وخان الترك. فالعنوان في حد ذاته تكثيف للبرنامج العلمي الذي يبتغي فرز السياسي من الديني في الثقافة العربية الإسلامية.

إشكالية ومفاهيم

تتكثف الإشكالية الكبرى للكتاب في السؤال التالي: هل يمكن البرهنة عن وجود مجال مستقل للسياسي بالنظر إلى الديني في المجتمعات الإسلامية، وفي الثقافة السياسية المتداولة لديها؟

من المتداول الشائع أن الإسلام دين ودولة. ومن الصور الجاهزة أن الديني والسياسي مترابطين باستمرار في الثقافة العربية الإسلامية ماضيا وحاضرا. وهي مستبقات يعسر تدميرها لأنها في الغالب تنبني على "بديهيات" في الثقافة المحلية، رفعها البحث الأكاديمي الاستشراقي فخولها سلطة النتائج العلمية. هكذا اعتُبرت دولة الخلافة دولة ثيوقراطية استبدادية بتريمونيالية، مفرطة إما في القوة والاستبداد أو في الضعف والفتور، وفي كلتا الحالتين فإنها دائما في علاقة خارجية مصطنعة مع مجتمعها أو مجتمعاتها.

إن السياق الأكاديمي لهذه الإشكالية الكبرى يتمثل في كون عدد من البحوث ركزت في الآونة الأخيرة على "رجال الله" من أولياء وعلماء، وعلى دورهم في الاحتجاج ضد الأمير. فبرز بذلك زوج الولي/الأمير كأنه يحتكر الآليات الدينية والسياسية في آن واحد، وهو ما من شأنه أن يكرس الترابط المزعوم. نهض مشروع الباحثة إذاً كمحاولة لإبراز استقلالية السياسي عن الديني حتى في العالم الإسلامي. وكانت نيتها الأصلية أن تتصدى لهذه الإشكالية في إطار الموروث السياسي المغاربي في المرحلة الحديثة، لكنها وجدت نفسها مضطرة للقيام برحلة مطولة عبر المجال والزمن والأجناس الأدبية.

ومن الملفت أن الباحثة تضع نفسها خارج الأطر المنهجية الشائعة مثل انقسامية

كلنر التي تضع الولي في قلب التوازنات أو الاختلالات الاجتماعية والسياسية في المغارب [3] أو الجوهرانية الاستشراقية (essentialisme orientaliste) التي تقول بأبدية الأطر الثقافية والدينية والسياسية في العالم الإسلامي، وعدم قابليتها للتطور أو التكيف[4]؛ كما أن المؤلفة تقيم المسافة بينها وبين الدراسات التي واجهت الجوهرانية بالإلحاح على كل ما هو محلي (مثل ما فعله كَيرتز) لإبراز التعدد والتنوع،[5] فتعطي للتعدد والتنوع ما يستحقانه من الاعتبار، لكن دون إغفال الطابع الكوني في التجربة العربية الإسلامية.

هكذا تنتهي الباحثة إلى أن موضوعها هو البحث في "الثقافة السلطانية" التي هي غير "الآداب السلطانية"، وإن تضمنتها واعتمدت عليها كثيرا في تحديد معالمها. فليس الغرض هو الاهتمام بكيفية الحكم أو إعطاء وصفات التدبير السياسي، بل إن الغرض هو تجميع الإشارات والآثار المبعثرة التي تحدد وجود أبعاد سياسية مستقلة عن المستوى الديني في الثقافة والممارسة السياسيتين في العالم الإسلامي.

تتوسل الباحثة لبلوغ هذه الغاية بمجموعة وافرة من المصطلحات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: motif, thèmes, shèmes, poncifs, leitmotiv, topos وعلى وجه الخصوص lieux communs، وهو المصطلح الذي ينظم بقية المصطلحات، كما يبدو ذلك واضحا من المتن والهوامش على السواء. ومن الجلي أن تطويع هذه المصطلحات في اللغة العربية ليس بالأمر الهين. لنأخذ مثال poncif. أصل الكلمة من حقل المصنوعات الحرفية، إذ هو شكل مثقّب كان يرش ببعض الأصباغ لطبع أرقام ثقوبه على الثوب أو الحائط، لتصنع الرسوم فيما بعد بواسطة التطريز على الثوب أو النقش على الجبس أو الخشب أو أي حرفة أخرى تحتاج إلى العمل على منوال محدد سلفا. لكن الكلمة نُقلت إلى الاستعمال اللساني وفي بقية العلوم الاجتماعية لتعني كل الأفكار أو المؤسسات التي تصاغ على شاكلة نماذج جاهزة قبلها ومتكررة في أكثر من مكان أو زمان. فكيف نعرّبها؟ منوال؟ شاكلة؟

---

(3) Ernest Gellner, Saints of the Atlas, London, 1969.

(4) Bernard Lewis, Le langage politique de l'islam, Paris, 1988

(5) Clifford Geertz, Islam Observed, Chicago, 1968;
Local Knowledge,New York,1983 وله أيضا

لم أتماد في هذا الاتجاه، بل اقترحت فقط تعريب أهم مصطلح ألا وهو lieux communs بـ"بديهيات"، وهي عموميات بديهية، أي أفكار عامة وصيغ جاهزة يصعب حصرها مجالا أو زمانا، أو تتبع نشأتها وانتقالها من ثقافة إلى أخرى. ومن مميزاتها أنها قابلة للوجود في أماكن متعددة في نفس الآن (ubiquiste). وهذه الخاصية تجعل من "البديهيات" وحدات متموجة وغير قارة في الخطاب السياسي، تمكن من تحديد صيغ متميزة داخل الثقافة الواحدة، وإن كان العديد منها يخترق ثقافات مختلفة. إن هذه "البديهيات" تدل على التملك الجماعي، إذ هي مكان الهوية وكذا العمل السياسي، لأنها تبدو عادية مقبولة كمعطى وُجد قبل وجود الفاعلين أنفسهم. وفي "البديهيات" يتم البحث عن اللوازم (جمع لازمة، motif)، وهي الجمل الموسيقية أو الفنية التي تتكرر بانتظام؛ لكن في التكرار، يقع البحث عن التوتر الذي هو علامة عن الحيوية والحركة، وهنا نستحضر من جديد استعارة الزربية.

إن دراسة "البديهيات" تتصدى للمستوى الأكثر انتشارا من الثقافة السياسية، وتتموقع في نقطة التقاطع بين الأجناس الأدبية، فتجوب بدون تمييز تراث العلوم السياسية والحكاية والأسطورة والحوليات والكتب الموسوعية وعلى غرار مؤلف "ألف ليلة وليلة"، فإنها توفق بين المكتوب والشفوي.

نماذج وقضايا

لعل من أهم "البديهيات" التي فرزتها الباحثة في مجال الفكر السياسي والكتابة التاريخية الإسلامية "بديهية" "دائرة العدل" التي تخترق الزمن والفضاء الإسلاميين. وعلى الرغم من كون هذا الموضوع ما يزال في حاجة إلى المزيد من البحث، فإنه يمثل بحق إحدى البديهيات الهامة بالنسبة للمؤرخين والأنثروبولوجيين، وإن كان من بين هؤلاء من يضع المغرب خارج نطاق دائرة العدل، إذ يقصرها على العالم العثماني، مثلما يفعله كلنر. أما أصل هذه البديهية فهو من غير شك إيران. على أن الباحثة تجد آثارا لها حتى في بلاد المغارب، مهما كانت غير بارزة للعيان.

تقول بديهية "دائرة العدل": لا سلطان بدون جيش، ولا جيش بدون جباية، ولا جباية بدون رعية، ولا رفاه للرعية بدون عدل، ولا عدل بدون سلطان، وبذلك تكتمل الدائرة. إن هذه الدائرة لا ترد دائما في النصوص بكامل الوضوح، لكنها ترتبط بالأساس بمفهوم "الدولة" الذي يفيد حتى في معناه اللغوي عدم الاستقرار والدورة، وهو معنى يذكر بالدورة الخلدونية. و"دائرة العدل" تحيل أيضا على نظام اجتماعي مثالي حيث يرتبط كل عنصر من عناصر الدورة بالعنصر الذي يسبقه أو يليه بعلاقة عطاء وعطاء مقابل، إذا ما انفصمت، انفكت الدائرة بأكملها، فيترتب عن ذلك نشأة دورة جديدة. فالدائرة تعبير عن مجموعة من القوى تتوازن فيما بينها لتلغي الحركة دون أن تلغي التحرك مع ذلك، إذ يظل هذا قائما في شكل تنقل عبر سبل آمنة ييسرها انتشار العدل.

ولعل أمن السبل إحدى البديهيات التي تخترق ثقافات متعددة عبر الزمان والمكان. فتسجل الباحثة أهمية هذه الفكرة العامة في اعتبار عظمة الإمبراطورية الرومانية، لكنها تلح على مركزية الفكرة ذاتها في نصوص البيعة بالمغرب، وفي كتب الحوليات، فتدرج - نقلا عن الزياني في **الترجمان المعرب** - مثال المرأة واليهودي اللذين كان بإمكانهما التنقل بين وجدة ووادي نون في عهد المولى إسماعيل دون أن يسألهما أحد من أين أتيا ولا إلى أين يذهبان. هذه إذاً واحدة من تلك البديهيات التي تتولد منها صورة السلطان القوي في الكتابات التاريخية الكلاسيكية.

وتنال قضية السيادة والمشروعية في العالم الإسلامي من الباحثة عناية خاصة (الفصل السابع) تعرض من خلالها لمشكلة "الملكية المقدسة". تفرز بداية نموذجين متميزين بين المشرق والمغرب الإسلاميين. في الشرق، مركز الخلافة، وريث التراث الساساني والبيزنطي، تبدو نزعة واضحة نحو ملكية مقدسة، ينفصل فيها الأمير عن الرعية عن طريق الاستقرار في بلاط غالبا ما يكون بعيدا عن بقية أحياء المدينة. في المقابل، يبدو الأمير في البلاد المغاربية أكثر قربا من رعاياه سواء في الملبس أو السلوك. فالناصري مثلا يسجل أن السلطان المولى سليمان لم يكن يأنف من إقامة الصلاة بسروال مرقع إلى جانب الرعية مثل أي واحد منها. وفي سياق التقابل، تورد الباحثة حرص الأمير المغاربي على الظهور والاقتراب من الرعية في حين ينزع الأمير المشرقي إلى الاختفاء والاحتجاب عنها.

على أن الكاتبة تعود فتنسّب هذا التمايز المبالغ فيه أحيانا. فالنموذجان ليسا نمطين متمايزين تماما في نطاقين جغرافيين مختلفين بقدر ما هما صيغتان لأسلوب واحد في السيادة والمشروعية، تتداخلان بكيفية معقدة وتشتغلان أحيانا بصفة متزامنة.

ومن الخلاصات التي تنتهي إليها الباحثة رصد المفارقة التي سقطت فيها الحركة الوطنية المغاربية والعربية بصفة عامة، إذ أنها في سياق بناء الهوية والوحدة والدولة الوطنية رفضت الاعتراف بالتعدد. إن ذلك كان ردا مشروعا على محاولات التفتيت الاستعمارية، ولكن ذلك الرد فوت الفرصة على الحركات الوطنية للبحث عن الجذور المحلية لاستقلال السياسي عن الديني، فاعتبرت أن العلمانية ذات أصول غربية فقط وبدون تراث محلي. كما تنتهي الكاتبة إلى الدعوة إلى ضرورة الاعتراف بقيمة الجدل والصراع في كتابة التاريخ المغاربي، دليلا على التعدد القمين بتجذير التوجه الديموقراطي للمجتمع المدني.

حقا، إن قراءة هذا الكتاب مفيدة جدا وتثري إدراكنا لأبعاد ثقافية وسياسية محورية في التاريخ العربي الإسلامي. بيد أن بعض الملاحظات لابد أن تتبادر إلى ذهن القارئ المختص.

مسألة الخراب وضعف أو قلة الترميم نالت من الباحثة اهتماما خاصا حتى أنها ربطت بها اندثار أو ظهور أسر حاكمة كما جعلت منها سمة رئيسة لعدم الاستقرار السياسي بما أن معظم الأسر الحاكمة والأمراء ينتقلون إلى مقرات حكم جديدة. لكن ما لم تتوقف عنده الباحثة هو كون أماكن السلطة تميزت عبر العصور بنوع من الاستقرار الملفت للانتباه. فالأحياء المخزنية بصفتها مقرات للسلطة مركزية كانت أم محلية تميزت بهذا النوع من الاستمرارية منذ المرينيين في حالة فاس ومنذ الموحدين في حالة الرباط مثلا.

أيضا، توقفت الباحثة كثيرا عند مسألة إعادة التأسيس من البداية عند مجيء كل أسرة أو حتى كل سلطان. لكن ثمة خيوطا للاستمرارية كان لابد من رصدها في دراسة بمثل هذه الخصوبة. فالناصري مثلا يبرز كيف أن السعديين حينما دخلوا فاس، تتلمذوا على أيدي أهل البلاط المريني والوطاسي (العريفات) لتعلم المراسيم والطقوس البلاطية بل والطبخ المخزني. فلعل تغيير السلطان بل حتى الأسرة لم يكن دائما يعني إعادة التأسيس من

الأصل وفي كل المجالات، بل يندرج في عدد من المستويات في سياق طقوس وممارسات قائمة ومستجدة، مما يؤدي إلى وجود استمرارية ما وإلى حد ما.

أخيرا، ربما حمّلت الكاتبة الحركة الوطنية مسؤولية أكبر مما تحتمله فيما تصفه من انكسار أصاب الثقافة السياسية المغاربية التي انتقلت من التعددية إلى الأحادية. صحيح أنها تشير أيضا ولو بصفة أقل تركيزا إلى دور الحركة الاستعمارية في ذلك، وتدرج نقدها للحركة الوطنية ضمن نقد مسلمات التاريخ الوطني الضيق الأفق. على أن نقد الحركة الوطنية لا يمكن أن يستقيم إلا إذا كان جزءاً من عملية نقد مزدوجة، بنفس الدرجة، للظاهرة الاستعمارية وغريمتها، الحركة الوطنية.

عبد الرحمن المودن
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط